الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-12-21

الشروق

تحالفات مستمرة وامرأة على رأس العاصمة لأول مرة

"معركة" المجالس الولائية تحيي الصراع بين الأفلان والأرندي !

أسماء بهلولي

يتجه حزب جبهة التحرير الوطني نحو السيطرة على أغلب المجالس الولائية بأكثر من 51 مجلسا ولائيا يليه التجمع الوطني الديمقراطي الذي يصارع لافتكاك ما يزيد عن 21 مجلسا ولائيا في انتظار ما ستسفر عنه النتائج النهائية لعملية التنصيب التي تحولت إلى حلبة صراع بين الثنائي الحزبي في العديد من ولايات الوطن.

لم تحسم بعد معركة المجالس الولائية لمحليات 27 نوفمبر الفارط، والتي انحصرت هذه المرة بين الأفلان والأرندي اللذان يتصارعان من أجل السيطرة على أكبر عدد من المجالس في محاولة منهما لإثبات الجدارة والحفاظ على ما وصفوه بالإرث القديم، ورغم السير البطيء للعملية، إلا أن النتائج الأولية تشير إلى سيطرة الحزب العتيد على أكبر عدد من المجالس الولائية بحوالي 15 مجلسا ولائيا في انتظار ترسيم نتيجة المجلس الولائي للعاصمة لصالح الأفلان، والذي ستترأسه امرأة لأول مرة في تاريخ الجزائر، وكذا المنوبة بعد أن تمكن الحزب من كسب معركة التحالفات لصالحه، في وقت لا يزال الصراع قائما بمقر المجلس الشعبي الولائي لسيدي بلعباس بعد حدوث مناوشات حادة بين الأفلان والأرندي على خلفية رفض منتخبي حزب جبهة التحرير الوطني الاحتكام إلى الصندوق لاختيار رئيس مجلس جديد وهذا رغم تدخل الوالي لفك النزاع بينهما.

وحسب المعطيات التي تحصلت عليها "الشروق"، فقد طالب الأفلان بمهلة للمشاركة في عملية انتخاب الرئيس الجديد، الأمر الذي رفضه غريمه السابق في السلطة الأرندي الذي تمسك بموقفه الرافض للتمديد، ليتحول بذلك المجلس الولائي لسيدي بلعباس إلى حلبة صراع بين الحزبين في انتظار نتيجة الفصل التي لم تحسم بعد، في وقت كشفت - مصادرنا - من التجمع الوطني الديمقراطي، أن هذا الأخير حاز على ما يقارب 12 مجلسا ولائيا، بينما تمكنت حركة مجتمع السلم لحد كتابة هذه الأسطر من الحصول على مجلسين، ويتعلق الأمر بكل من المجلس الولائي لولايتي المغير وبسكرة، وهي الحصيلة التي اعتبرتها حمس بالإيجابية في انتظار ضم عدد جديد من المجالس لحقيبتها والتي لا تزال فيها عملية التحالف مستمرة بين الأحزاب السياسية الفائزة بهذا الاستحقاق.

في وقت تحفظت فيه جبهة المستقبل وكتلة الأحرار، على عدد المجالس التي حازت فيها على الأغلبية المطلقة والتي تمكنها من السيطرة على هذا المجلس المحلي، مؤكدين أن عملية التحالف لا تزال مستمرة، بالمقابل عاد المجلس الولائي لتيزي وزو لجبهة القوى الاشتراكية، هذه الأخيرة التي أعلنت في بيان لها عن انتخاب الأمين العام للأفافاس يوسف أوشيش رئيسا للمجلس الولائي بعد حصوله على أغلبية مطلقة خلال عملية التصويت.

وأكدت جبهة القوى الاشتراكية، أن مراسيم تنصيب يوسف أوشيش، رئيسا للمجلس الشعبي الولائي لولاية تيزي وزو جاءت بعد انتخابه لتولي ذات المنصب الذي شغله خلال العهدة المنقضية، من خلال حصوله على أغلبية مطلقة من أصوات أعضاء هذا المجلس.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

حسين خلدون رئيس اللجنة القانونية الأسبق بالبرلمان لـ"الخبر"

"الانسداد في المجالس غير مستبعد في العهدة الجديدة"

- القفز على الشرعية الشعبية يضع المجالس المنتخبة تحت قبضة الإدارة
- الأحزاب تتحمل مسؤولية فشل تنصيب المجالس الجديدة
- من المستعجل إصلاح الجباية المحلية وتحرير المبادرة للمنتخبين

لا يستبعد المحامي والقيادي السابق في جبهة التحرير الوطني، حسين خلدون، رئيس اللجنة القانونية بالمجلس الشعبي الوطني التي تولت دراسة وتعديل مشروع قانون البلدية في عام 2011، حدوث انسداد في المجالس المحلية الجديدة بسبب عدم احترام الشرعية الشعبية ولكون رؤساء البلديات المنبثقين عن التحالفات أسرى لزملائهم، مقترحا تحرير المجالس الجديدة من سلطة الإدارة والتعجيل بإطار قانون يؤطر الجباية المحلية.

تم تسجيل حالات انسداد في العديد من المجالس البلدية، في رأيك من المسؤول عن ذلك؟

● السبب فيما نعيشه حاليا وعشناه سابقا يقع على عاتق المشرع (واضعو القانون) ولنقل الإدارة التي وضعت النصوص الحالية على رأسها قانون البلدية دون أن تراعي أو تحترم متطلبات الشرعية الشعبية وإرادة الناخبين. وقد وقفنا في نهاية العهدة البرلمانية السادسة (2007-2012)، بمناسبة عرض ومناقشة قانون البلدية، على إصرار من قبل الجهاز الحكومي بقيادة وزير الداخلية في تلك الفترة (دحو ولد قابلية) على فرض آلية انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي وفتح منفذ أمام إقالة رئيس البلدية من منصبه خوفا من تغوله، وسعينا حينذاك للحصول على تنازلات، إلا أننا وجدنا أنفسنا أمام رفض صريح. وقد حاولنا ممارسة صلاحياتنا خلال جلسة التصويت على القانون من خلال تعديل شفوي للمادة 65، يعالج الاختلالات ومنها حق الأغلبية في حيازة مقعد رئاسة المجلس البلدي، إلى جانب تعديلات ثورية منها تقييد سحب الثقة، لكن الحكومة التي فهمت في جرأتنا تحديا لها قامت بالسطو على إرادة النواب وألغت التعديل عبر بوابة قانون الانتخابات (أعلى مرتبة من قانون البلدية) الذي حظي للأسف بدعم الأغلبية، ولم أكن حينها رئيسا للجنة القانونية. هذا العناد هو ما أوصلنا إلى ما نحن فيه، من خلال أدوات تتيح الانقلاب على الإرادة الشعبية ووضع القرار في يد منتخب واحد، فيما تسقط حقوق القائمة التي حققت أكبر عدد من الأصوات.

ألا ترى أن هناك مسؤولية للأحزاب فيما يحدث من انسداد وسوء أداء لبعض الجماعات المحلية؟

● تفتقد أحزاب كثيرة لإطار تكويني لمناضليها ومنتخبيها، كما أن طغيان الزبونية في الاختيار زاد من تعقد المهمة. وقد وقفنا في الانتخابات الأخيرة عن عدة ظواهر، منها تقديم مرشحين غير مؤهلين وإفلات آخرين محل شبهة من الرقابة القبلية (التحقيقات الأمنية) رغم دقتها وعجز أحزاب تقليدية عن تغطية كل الدوائر الانتخابية أو طلبها ترخيصا من سلطة الانتخابات لتجاوز نظام المناصفة للنساء.

في رأيك لماذا هذا العناد من الإدارة في فرض تصورها لتسيير الشأن المحلي؟

● بناء على خبرتي وما عشته أعتقد أن عرقلة وتقييد عمل المجالس المحلية ينخرطان في سياق رغبة الإدارة في الإبقاء على سيطرتها على الوضع ولخوفها من الأحزاب السياسية وليكون ولاء رؤساء البلديات للذين وضعوهم في مناصبهم وليس للشعب الذي منحهم الثقة وصوت عليهم.

إذا نحن أمام مسار وتوجه لإضعاف رئيس المجلس وسلطته من اليوم الأول وجعله رهينة لمنتخب واحد أو مجموعة صغيرة من المنتخبين لم يحصلوا إلا على عدد متواضع من الأصوات.

ما تعليقك على تولي الولاة والأمناء العامين للولايات والبلديات دور المسهل في التوافقات والتحالفات وليس معطل العملية الديمقراطية؟

● مهمة الوالي هي إثبات العضوية فقط، أما تنصيب المجالس فليس من صلاحياته، ونحن نقف على كارثة كيف أصبح أمين عام بلدية أو رئيس دائرة يوجه عملية التنصيب.

على الأرجح أنه سيتم تنصيب كل المجالس خوفا من حلها، هل تعتقد أن باب الانسداد قد أغلق؟

● ما تم خلال عملية انتخاب رؤساء المجالس البلدية باستثناء حالات قليلة مناف للديمقراطية ويصادر الإرادة الشعبية، أي إرادة الناخبين، فيما حضرت المقايضات والابتزاز وغابت المصلحة العامة والقواعد الديمقراطية، وهذا يؤدي حتما إلى عدم استقرار المجالس لأن التحالفات قائمة على المصالح الخاصة والمصالح غير دائمة، وما عشناه في الفترة التي تلت إعلان النتائج مؤشر سلبي. كما قلت سابقا، فإننا سنشهد تكرار مشاهد الانسداد التي عطلت التنمية سابقا.

ص.ج.م
حسين خلدون

الحكومة جهزت مشروع قانون جديد للجماعات المحلية تقترح فيه ديمومة عهدة رئيس البلدية، هذا يعتبر تطورا لافتا في تصورها لتسيير هذه الجماعات، ما رأيكم؟

● أرى أن هناك حاجة لقرار سياسي للمضي في الإصلاح ومباشرة مشاورات مع الفعاليات السياسية من أحزاب ومنتخبين والاستماع لذوي الخبرة من الذين امتهنوا وأداروا المجالس المحلية. لدينا مثلا الوزير السابق عبد الحميد أبركان الذي ترأس بلدية الخروب مثلا في قسنطينة ويمكن أن يقدم خبرته في إدارة الشأن المحلي لإنتاج قانون ناضج.

ومن الضروري إرفاق هذه الإصلاحات بتغيير الذهنيات وبمقاربات تتضمن تعزيز صلاحيات واسعة لهذه الجماعات عبر تحرير المبادرة وخصوصا في إدارة التنمية والميزانية بما يمكنها من الاستقلالية في رسم برامجها التنموية ورصد الميزانية والتخلي عن مركزة القرار في إدارة ميزانية الجماعات المحلية فيما يعرف ببرامج التنمية (البي سي دي) ورفع سطوة الولاة في هذا المجال وأن تكون مهمته الاطلاع على المداولات وليس الاعتراض عليها، مع إخضاع المجالس المنتخبة للرقابة والتقييم، للحيلولة دون تكرار ممارسات عشناها في فترة التسعينات، حيث كان مسؤولو مجالس بلدية لا يترددون في حرمان مواطنين من حقوق امتيازات قانونية بحجة أنهم أنصار أحزاب منافسة أو منحوا أصواتهم لها. ومن الضروري أن ترفق إصلاحات الإطار القانوني للجماعات المحلية بإصلاح فعلي للجباية المحلية التي يدور عليها الحديث منذ ما يقرب من عقدين كاملين دون تسجيل شيء ملموس، باستثناء بعض المواد المتفرقة التي تصدر في مختلف قوانين المالية.

انبثقت عن المجالس المحلية وجوه تفتقد للخبرة في تسيير الشأن المحلي، ألا تعتقد أن ذلك يهدد بفشل هذه المجالس ويضعها في يد الإدارة؟

● لكل شيء بداية، ومن الضروري ترجمة الخطاب والإرادة السياسية الداعية لمنح الفرصة للكفاءات، ويمكن عبر دورات تكوينية قصيرة الأمد وتربصات احتواء أي اختلالات في مجالس التسيير والاطلاع على التشريعات، ثم إن مهمة الإدارة تسهيل مهمة المنتخبين خصوصا في الاتصال المؤسساتي وإدارة الصفقات العمومية التي كان عدم احترامها سببا في ملاحقة منتخبين سابقين وحاليين. وأنبه إلى أن خطاب منح الفرصة للشباب يجب ألا يكون مبررا لإقصاء ذوي الخبرة والكفاءات والخبرات وإحالة كوادر على التقاعد، فهو إلى جانب أنه يمس بالحقوق السياسية للمواطنين يفتح الباب أمام صراع أجيال، وأعتقد أن تحديد العهدات لن يخدم العملية السياسية في بلادنا، وقد نجد بعد سنوات شبابا خاضوا غمار العمل البرلماني متقاعدين بعد عهدتين فقط وقبل سن الأربعين.

حاوره: جمال ـ ف

تنصيب رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر

أشرف والي ولاية الجزائر أحمد معبد، رفقة الأمين العام للولاية، أمس، على مراسم انتخاب وتنصيب رئيس المجلس الشعبي الولائي على إثر الانتخابات المحلية ليوم 27 نوفمبر 2021..حفل التنصيب حضره أعضاء اللجنة الأمنية، أعضاء البرلمان بغرفتيه عن ولاية الجزائر، أعضاء الأسرة الثورية، المنسق الولائي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، رئيس ديوان الوالي، مندوب وسيط الجمهورية، أعضاء المجلس الشعبي الولائي المنتخبون الجدد والمنتهية عهدتهم، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، المدراء الولائيون، ممثلو المجتمع المدني. حيث ركز الوالي في كلمته على أن عملية تنصيب المجالس المحلية المنتخبة مرحلة مهمة في استكمال بناء الصرح المؤسساتي للدولة، مكانة المجلس الشعبي الولائي في تكريس نظام اللامركزية وفق الصلاحيات المنوطة به، التنسيق التام والتكافل بين هيئات الدولة المختلفة لمواجهة التحديات الكبرى بعاصمة البلاد.

تنصيب المجالس يختتم اليوم

مجالس بلدية وولائية بوجوه جديدة

□ الأرندي يحسم المجالس الولائية والمستقبل يحصد العديد من البلديات

□ انتخابات المجالس تطيح بالوجوه القديمة

تختتم اليوم، عملية تنصيب المجالس الشعبية البلدية والولائية، لتنتهي معها معركة التحالفات ولعبة الكواليس التي قدمت تشكيلات سياسية وأخرت أخرى لتفرز معها مفاجآت عديدة على مستوى رأس المجالس البلدية والولائية.

وشهدت معركة التحالفات صراعات واسعة بين مختلف التشكيلات السياسية، من أجل الظفر بمنصب رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الولائية، حيث انتهت مختلف المعارك إما بالانقلاب على رؤساء المجالس السابقة من خلال التحالف أو غلق الطريق أمام بعض التشكيلات من خلال فرض منطق التحالف لتنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي الجديد.

وحسب مصادر "الحوار" فإن جبهة المستقبل أجادت جيدا قواعد اللعبة في منطق التحالفات، حيث حصدت أكبر عدد من المجالس الشعبية البلدية خاصة على مستوى الولايات الكبرى والعاصمة على وجه الخصوص، حيث تمكنت من غلق الطريق على منافسين الأفلان والأرندي الذي حل ثالثا في الحصول على المجالس البلدية.

من جهتها ضيعت جبهة التحرير الوطني العديد من النقاط بتضييعها فرصة التحالف على المستوى المحلي، ما جعل منافسيه يفتكون العديد من البلديات على غرار دراية وحيدرة وسحاولة وبئر مراد رايس وباب الوادي والحراش وغيرها من البلديات. في حين أن حزب التجمع الديمقراطي فقد نال عددا من البلديات بفضل تحالفه ومفاوضاته مع العديد من التشكيلات السياسية والأحرار من أجل حصد بعض البلديات على مستوى الوطن خاصة الولايات الداخلية. أما بالنسبة للمجالس الولائية، فتكشف ذات المراجع أن حزب جبهة التحرير الوطني تراجع في حصد رئاسة المجالس الشعبية الولائية مع تقدم حزبي المستقبل وخاصة الأرندي الذي تمكن من نيل العديد من المجالس على غرار ولاية المسيلة وبسكرة وعدة ولايات، في حين أن حركة البناء نالت بدورها بعضا من المجالس الولائية والبلدية من خلال تحالفها مع تشكيلات سياسية.

ومكنت عملية انتخاب رؤساء المجالس الشعبية البلدية والولائية بإبعاد العديد من الوجوه التي شغلت المنصب في العهدة الأخيرة على رئيس المجلس الشعبي الولائي للعاصمة وكذا عدد من رؤساء بلديات على غرار القبة و بئرخادم وجسر قسنطينة ورؤساء بلديات سابقين بعدة ولايات.

سعيد.ب

الشعب

تركيبة المجالس المنتخبة بمعسكر

21,93٪ شباب والنساء يفتكن 18 مقعدا بلديا

ظهرت بوادر التغيير جليا على المشهد الانتخابي الجديد بمعسكر، بعد استكمال التنصيب الرسمي للمجالس البلدية، واختيار بيداي بن علي رئيسا للمجلس الشعبي الولائي.
معسكر: أم الخير .س

غلب التشبيب والتجديد على تركيبة المجالس المحلية المنتخبة حديثا، حيث يمثل الشباب 21,93٪ من تشكيلة المجالس البلدية والمجلس الولائي، بعد ظهور النتائج النهائية للانتخابات المحلية، التي جرت وفق قانون انتخابات جديد حدد نظام التصويت المفتوح على قوائم المترشحين مصير العشرات منهم.

فمنهم ذوو التجربة الانتخابية الطويلة، الذين خرجوا مهزومين من غمار المنافسة ومنهم من لا علاقة له بالنشاط السياسي وحظي بفرصة لخوض تجربة التسيير المحلي.

كما ظهرت التركيبة الجديدة للمجلس الشعبي الولائي لمعسكر، بعد تنصيبه الرسمي، حيث يشكل الشباب الجامعي وذوو الكفاءات العلمية، نسبة كبيرة من تركيبة المجلس المنتخب حديثا، باستحواذهم على 34 مقعدا من أصل 43 مقعدا، من بينهم 26 شابا- أقل من 40 سنة- و7 منتخبين شباب تتراوح أعمارهم بين 40 و45 سنة.

كما تظهر التشكيلة شبه غياب تام للعنصر النسوي، اللائي تراجع تمثيلهن إلى 18 مقعدا فقط، من أصل 731 مقعد موزعة على 47 بلدية، ومقعد واحد فقط بالمجلس الشعبي الولائي، كان من نصيب منتخبة تقتحم المجال السياسي لأول مرة، حيث قالت المنتخبة الوحيدة بالمجلس الشعبي الولائي لمعسكر «بحار وهيبة»، إنها تعتقد أن المرأة يمكنها أن تقدم الكثير للوطن إلى جانب الرجل، كما يمكن أن يعول عليها في تولي مناصب المسؤولية.

في سياق ذي صلة، برزت إلى الواجهة ردود أفعال متباينة عن التغيير الطارئ على تركيبة المجالس المحلية، بين مثمن للإجراءات والتنظيمات الواردة في القانون العضوي للانتخابات، وبين انشغالات تطالب بإحداث بعض الإصلاحات على القانون العضوي الجديد للانتخابات وحتى العملية الانتخابية. حيث ترى الأمينة الوطنية لاتحاد النساء الجزائريات بن يوسف غالمي حياة، أنه من الطبيعي أن يحدث اختلال في المشهد السياسي العام، بعد موجة قوية من التغييرات والإصلاحات السياسية والقانونيةو مقابل رغبة الجزائريين في حدوث التغيير، موضحة ءن التغيير يحدث أمام مرأى الجميع، ولا يمكن إنكار ذلك، غير أنه لابد أن يرفق هذا التغيير بلمسات إصلاحية جديدة من أجل استرجاع المكانة الحقيقية للعنصر النسوي في المجالس المنتخبة، بوصفه عنصرا فعالا في التنمية المحلية وقادرا على إحداث التغيير في المجتمع.

في كتاب للبروفيسور بوحنية عبد القوي

مسارات التّشريعيات والتحدّيات محور دراسة علمية

تَقَفّى البروفيسور بوحنية عبد القوي، الخبير في الدراسات الإستراتيجية وعميد كلية العلوم السياسية بجامعة ورقلة، في كتاب جديد، أصدره عن الدار الجزائرية لسنة 2022، مسارات الانتخابات التشريعية الجزائرية 12 جوان، من بدايات المسار إلى ما بعد المصادقة على مخطط عمل الحكومة «الرهانات والتحديات».

الكتاب الجديد الموسوم بعنوان «الانتخابات التشريعية الجزائرية 12 جوان 2021»، جاء في 367 صفحة، وتكوّن من خمسة أجزاء، تناول فيها الباحث بوحنية بالدراسة والتحليل والقراءة لمضامين هذا الاستحقاق الهام في تاريخ الجزائر، حيث تناول الجزء الأول موضوع «سنة على الحراك السلمي الجزائري جدلية المؤسسية والقطيعة بعد وصول تبون قصر المرادية»، مبرزا وقائع «عشرة أشهر من الحراك وانتخابات رئاسية بدون توقعات للفائز»، وأجواء الانتخابات وقراءة في النتائج، وملاحق للجزء الأول من الدراسة.

الجزء الثاني تطرق للانتخابات التشريعية الجزائرية 12 جوان وحديث عن الأخلاق والتمكين وملاحق عن الدراسة.

في حين تضمّن الجزء الثالث قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية وسؤال إعادة الهندسة، ومدخل إعادة بناء المجال السياسي والانتخابي في المستقبل.

أما الجزء الرابع، تحدّث فيه البروفيسور عن البرلمان الجديد في أول امتحان «مخطط عمل الحكومة من المناقشة إلى المصادقة»، وافتتاح الدورة العادية للبرلمان بخصوص مخطط عمل الحكومة «المحاور، العرض، المناقشة، المصادقة»، ملاحظات ختامية وملاحق.

وسلّط الجزء الخامس الضّوء على تحديات الجزائر الجديدة لما بعد الانتخابات التشريعية، من خلال التحديات الأمنية الإقليمية، تحدي تعزيز دور المؤسسة العسكرية في ظل الأدوار المتجددة خارج الجزائر، تحديات من أجل الوقاية من ظاهرتي التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها، بالإضافة لتحديات الجزائر الجديدة في مكافحة الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة في إطار قضايا مكافحة الفساد، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة الأوضاع الراهنة، ناهيك عن تحدي تجديد النخب السياسية وإعادة بناء المجتمع المدني وترميمه، ثم خلاصة وملاحق لهذا الجزء الأخير.

الوادي: سفيان حشيفة

■ سجلت ترشح 142 قاضيا

القضاة ينتخبون أعضاء المجلس الأعلى للقضاء

انتخب أمس قضاة الجمهورية ، ممثليهم في المجلس الأعلى للقضاء بمقرات المجالس القضائية والمحاكم الإدارية والمحكمة العليا، وذلك عملا بأحكام المادتين 180 و224 من دستور الفاتح نوفمبر 2020. وأوضحت وزارة العدل في بيان لها أمس، أن وزير العدل، حافظ الأختام عبد الرشيد طبي، سينتقل بهذه المناسبة إلى مقر المحكمة العليا لأداء واجبه الانتخابي، على غرار زملائه القضاة، إدراكا منه "لأهمية هذا الحدث الذي يؤسس لمرحلة جديدة يتبوأ فيها القضاء مكانته كسلطة مستقلة". وأشار البيان إلى أن المجلس الأعلى للقضاء، الذي يعتبر "الضامن وفقا للدستور لاستقلالية القضاء، يرأسه السيد رئيس الجمهورية ويتكون من 26 عضوا منهم 15 قاضيا من قضاة الحكم والنيابة، يتم انتخابهم من طرف زملائهم". ولفت إلى أن المكتب الدائم للمجلس الأعلى للقضاء قرر تنظيم هذه الانتخابات تطبيقا لنص المادة 224 من الدستور، وهي العملية التي سجلت "ترشح 142 قاضيا" وهو عدد، قال عنه بيان وزارة العدل أنه "غير مسبوق ويدل على وعي السيدات والسادة القضاة بأهمية هذه المرحلة والدور المحوري لهذا المجلس".

■ ك. ل

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

INSTALLATION DES APC ET DE L'APW À CONSTANTINE

À qui profite le blocage ?

DES TRACTATIONS qui n'ont que trop duré, édifiant un suspense qui commence à être lourd pour les citoyens.

■ Ikram GHIOUA

Au moment même où dans d'autres wilayas l'on a procédé à l'installation des APW et des APC, à Constantine et trois semaines après les élections locales, on est encore dans le bain des négociations et des pourparlers. Des tractations qui n'ont que trop duré, édifiant un suspense qui commence à être lourd pour les citoyens.

Le contexte impose des interrogations sur la lenteur provoquée, considérée comme volontaire, notamment en ce qui concerne les alliances en vue. Engager une telle voracité n'est pas au profit des citoyens ayant répondu à l'appel de l'Etat en allant voter. Cette population, qui attend beaucoup des nouveaux élus, se voit mise à l'écart et ses préoccupations ne sont pas les priorités des nouveaux élus, surtout que la ville manque de salubrité, de commodités et de prise de décisions à son profit. Selon des sources sûres, « Constantine fait face au blocage provoqué par les recours déposés au niveau du tribunal administratif par la liste indépendante de Takatoul El Ahrar et le RND ».

Pourtant, « le tribunal administratif a tranché au courant la semaine écoulée tous les recours, avec le maintien des mêmes résultats ». « Les plaignants n'ont déposé aucun recours solide avec des preuves palpables», atteste-t-on.

Les mêmes sources précisent que « la majorité des recours sont individuels. Les plaignants contestent les vainqueurs dans leur propre parti », ce qui laisse supposer que tout se joue dans l'intérêt de chacun et de chaque parti ayant participé aux élections locales, au mois de novembre dernier. Que se passe t-il réellement ? Au profit de qui perdure ce blocage ? Et dans quel intérêt ? Les réponses ne sont certainement pas chez les élus concernés, mais plutôt chez les observateurs.

«La majorité des recours sont individuels»

Ces derniers estiment que « c'est un comportement irresponsable qui renseigne déjà sur la politique d'intérêt personnel que pourraient entreprendre ces élus, se démarquant ainsi des attentes de la population, qui continue d'espérer le meilleur pour sa ville afin qu'on lui rende son image de capitale de l'Est. » Logiquement ces élections devaient permettre d'instaurer un climat de confiance entre les citoyens et les élus et établir une relation plus fluide.

Néanmoins, les mêmes défaillances reviennent, rappelant au citoyens l'agenda des déceptions.

Les intérêts suprêmes de la nation, l'unité nationale et les valeurs etles constantes de la nation sont censés être au-dessus de tout intérêt personnel, pour que prime l'intérêt collectif.

I.G.

El Watan

MALGRÉ LE RÉTRÉCISSEMENT DE LA REPRÉSENTATION FÉMININE DANS LES ASSEMBLÉES

Des femmes premières magistrates de communes

Les femmes étaient les grandes perdantes des élections législatives du 12 juin dernier, puisque seules 34, soit 8% d'entre elles ont pu décrocher un siège à l'hémicycle Zighout Youcef. Elles étaient également le maillon faible des élections locales anticipées du 27 novembre dernier, car la majorité des collectivités se retrouveront privées de leur «âme» féminine.

Mais dans une société algérienne patriarcale par excellence, où la femme est souvent reléguée aux derniers rangs dans l'exercice politique, il y a des exceptions qui confirment la règle de la domination masculine sur le pouvoir, notamment local. En effet, pour la première fois dans les annales de la politique, une femme prendra les rênes d'une commune réputée pour son conservatisme. Elle est militante du Front des forces socialistes (FFS). Il s'agit de Naziha Laazizi, élue présidente de l'APC d'Ouled Sidi Brahim (Bordj Bou Arréridj). Avocate de profession et âgée seulement de 31 ans, Naziha Laazizi est la seule femme élue maire des 34 communes que compte cette wilaya des Hauts-Plateaux. Deux autres femmes d'obédience, là aussi FFS, présideront aux destinées de deux autres localités : l'une à Aïn Benian à Alger et l'autre de la commune de Sidi Ayad à Béjaïa. L'autre fait rare dans les annales de la politique locale est l'élection, pour la première fois également, d'une femme à la tête de l'APC d'Ath Ouacif, dans la wilaya de Tizi Ouzou : Tassadit Aït Abdellah occupera désormais un fauteuil réservé jusque-là aux hommes. La liste indépendante sur laquelle elle a été élue, à savoir Espoir Ouacif, a obtenu 8 sièges sur 15. L'autre femme qui s'est distinguée à la faveur des dernières élections anticipées est issue du Front de libération nationale (FLN), elle sera l'unique femme de ce parti à présider à la tête d'une assemblée et pas des moindres : Nadjiba Djilali a été élue hier à la tête de l'APW d'Alger. Toutefois, aucune femme appartenant à la mouvance islamiste n'a décroché un poste de présidente d'APC ou d'APW. Il est clair que ces élues ont réalisé l'exploit de s'affirmer dans une sphère politique et publique majoritairement acquise pour la gent masculine.

«UNE LOI ÉLECTORALE ADOPTÉE SANS DÉBAT»

Même s'il y a des réticences dans leur milieu, il reste que les partis ayant porté ces femmes à ces postes restent persuadés qu'elles sauront jouer un rôle prépondérant dans l'épanouissement de la femme. Toutefois, tous les partis, sans aucune exception, concèdent qu'il y a un recul de la représentation féminine dans les assemblées locales. Une défection due à l'annulation du système des quotas dans la nouvelle loi électorale, qui prévoit également le système de la liste ouverte, soit l'absence de classement sur les listes électorales. Le FFS, qui compte *«soutenir et accompagner»* ses élues dans l'accomplissement de leurs missions, considère que la représentation féminine au sein des assemblées fraîchement élues a été profondément *«compromise»* à cause du nouveau régime électoral. *«Si cette loi a été élaborée dans le cadre d'un débat profond et global, elle aurait sans doute pris le soin de garantir à la femme une présence importante, à la mesure de son incontestable poids dans la société algérienne et dans tous les combats qui aspirent au respect de ses droits et de ses légitimes ambitions»*, estime Hakim Belahcel, membre de l'instance présidentielle du FFS, qui met en avant l'attachement viscéral de son parti à la promotion politique et sociale de la gent féminine, notamment dans le cadre de l'abrogation du code de la famille qui maintient la femme algérienne dans un rang de mineure éternelle. *«C'est dans ce sens que nous avons proposé beaucoup de femmes actives et militantes pour prétendre aux responsabilités politiques et électives. Cela s'est traduit, notamment, par l'élection de trois femmes au poste de maire»*, se réjouit-il. Certains observateurs et politologues regrettent que la participation aux élections se fasse sur la base de la *«promotion sociale»* et non sur celle du *«militantisme politique»*, ce qui explique la réticence des femmes à s'engager en politique. *«La participation des femmes est tributaire de la "réconciliation" des Algériens avec l'exercice politique»*, met en avant un cadre du FLN. ***Nabila Amir***

El Watan

Les nouveaux élus à l'épreuve du terrain

- Outre les préoccupations ordinaires des populations, les nouveaux élus sont surtout attendus sur le terrain économique
- Sans l'amélioration des ressources financières de leurs communes et la création de richesse, leur mission est vouée à l'échec.

Après une campagne électorale morne et plusieurs jours de tractations en vue de doter les assemblées élues d'organes exécutifs, les nouveaux élus devraient bientôt se mettre au travail. Maintenant qu'ils sont aux commandes de leurs communes, pourront-ils changer le vécu des populations locales ? Vont-ils réussir là où leurs prédécesseurs ont échoué ? Les textes législatifs actuels et les moyens dont disposent les communes leur permettent-ils de traduire leurs promesses et programmes électoraux dans les faits ? Répondre à ces questions n'est pas évident tant qu'aucun bilan ni diagnostic viable n'a été établi à la fin de l'ancienne mandature. Outre les préoccupations ordinaires des populations, les nouveaux élus sont surtout attendus sur le terrain économique. Sans l'amélioration des ressources financières de leurs communes et la création de richesse, leur mission est vouée à l'échec. Premier test, établir le sommier de consistance (liste des biens immobiliers producteurs de revenus) et améliorer le taux de recouvrement des impôts et taxes (25) relevant de leurs compétences. Les délais accordés aux responsables locaux pour ce faire ont été prolongés à deux reprises. Malgré cela, rares sont les communes qui connaissent la liste de leurs biens, d'où le taux insignifiant de leurs recettes propres. A Constantine, au moins 300 milliards de centimes n'ont pas été recouvrés durant l'année écoulée, selon le directeur de l'administration locale. Idem à Boumerdès où le montant recouvré (5,16 millions de dinars) représente 0,33% des dépenses des 32 communes de la région. Outre la responsabilité des élus, la solution passe surtout par l'amélioration des moyens des Trésoriers intercommunaux (TC). Dans un rapport établi fin 2020, la Cour des comptes a relevé que la plupart des TC manquent d'agents qualifiés et d'équipements dotés d'applications appropriées, alors que d'autres sont installés dans des locaux vétustes et exigus qui, parfois, manquent du minimum requis.

PRÉROGATIVES

Au-delà du problème des prérogatives qui, au demeurant, restent très limitées, les nouveaux managers des communes doivent innover en termes de gestion en favorisant l'approche participative. En effet, le code communal incite les P/APC à prendre des mesures à même d'augmenter les ressources, mais beaucoup d'entre eux ne font pas usage de ce droit. *«Les maires ne sont pas encore habitués à prendre des décisions, faire de la publicité pour leur commune et prendre des initiatives pour mobiliser les ressources. Cela, bien qu'ils soient habilités à le faire, ils préfèrent rester dépendants de l'Etat et vivre éternellement des subventions»*, estime Debbih Hatem, chercheur à l'université de M'sila, dans une contribution sur le processus de décentralisation et le développement local en Algérie. Le chercheur pointe l'absence de culture de démocratie participative, soulignant que les élus locaux manquent dans leur majorité de compétence. Un problème dû, selon lui, au fait que la loi n'exige aucun niveau d'instruction aux candidats au poste d'élu.

Autre défi à relever, les nouveaux élus doivent accélérer la cadence de réalisation des projets inscrits. Il est vrai que plus de 900 communes du pays sont pauvres, mais force est de constater que beaucoup d'assemblées dorment sur des milliards de dinars alors que leurs populations manquent du strict minimum. C'est le cas de Khemis El Kechna, dans la wilaya de Boumerdès, où plus de 120 projets sur les 288 prévus sur le budget communal traînent à cause de la défaillance et des dysfonctionnements des services communaux. Ces retards dans l'exécution des programmes de développement s'expliquent, notamment, par les lenteurs dans l'approbation des marchés par les contrôleurs financiers ainsi que le manque d'encadrement (7%) des assemblées locales. Ce qui renforce leur dépendance vis-à-vis de l'Etat. *«Composé principalement d'agents d'exécution (plus de 80%), le personnel communal est peu qualifié, mal payé et peu motivé. Cette carence en personnel compétent altère sérieusement la maîtrise de la gestion communale dans toutes ses dimensions, dépenses et recettes notamment, et renforce davantage le recours des élus locaux aux services de l'Etat»*, analyse M. Boumoula, enseignant à l'université de Béjaïa, dans une publication sur les finances locales.

Lors de sa dernière rencontre avec la presse, le président de la République a souligné qu'il est temps que l'Etat renonce à certaines prérogatives centrales au profit des élus locaux. Certes, la décentralisation a des avantages, mais elle a aussi des inconvénients. Quand on voit le nombre d'élus condamnés pour des affaires de corruption, on ne peut que se demander ce qu'ils auraient fait s'ils avaient eu de plus larges pouvoirs. Aujourd'hui, l'urgence consiste à redéfinir les prérogatives des élus et des communes ainsi que le renforcement de leurs capacités managériales et l'élaboration d'une politique fiscale locale qui tiendra compte des spécificités de chaque territoire.

Ramdane Kebbabi